

مناظرة العلماء لغيلان القدري

Debates of scholars against Gailan El kidri

محمّد حمو^{*}،¹ جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان (الجزائر)

hennawi1979@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/12/05 تاريخ القبول: 2022/09/28 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص:

تعرض الدراسة لمناظرة العلماء لغيلان، ودراسته، واعتمد على المنهج الاستقرائي؛ بتتبعها في الكتب المسندة، مرتبة حسب وفياتهم، واستخدم المنهج التحليلي؛ بعرض المخالفات التي أوردها غيلان، ثم أردفها برد العلماء عليها، ونقل كلام المحققين في ما يخدم صلب الدراسة. واشتملت الدراسة على مقدّمة، وتتضمن على إشكالية البحث، وأهمية الدراسة، ومنهج البحث، وخطة البحث. والتمهيد يحتوي على تعريف المناظرة، والقديرية وفرقها، ثم تلت ذلك كلّ مطالب أربعة، فالأول فيه نصّ مناظرة العلماء، والثاني موقف العلماء من مقالته، والثالث عرض مخالفاته وكشفها من خلال المناظرات، والرابع صفات القديرية من خلال المناظرات وفي الختام جاءت مجموعة النتائج التي انتهت الدراسة إليها.

الكلمات المفتاحية: مناظرة؛ العلماء؛ غيلان؛ النقل؛ العقل .

Summary:

The study is presented to Gailan 's scholarly debate, studied and based on the inductive curriculum; by tracking them in assigned books, arranged according to their mortality, and using the analytical curriculum; By presenting the irregularities quoted by Ghelan, he wanted them to respond to them by the scientists, and to convey the investigators' words in what serves the essence of the study.

The study included an introduction, It includes the problem of research, the importance of the study, the research approach, and the research plan. The preface contains the definition of debate, fatalism and its teams, followed by all four demands. The first text of the scholar debate, the second position of scholars on his article, the third presentation and detection of his irregularities through debates, and the fourth qualities of fatalism through debates and in conclusion came the set of results that the study concluded.

Keyword : Debate; scientists; Ggaïlan; Transport; Mind.

مقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم؛ أمّا بعد:

فإنّ الله بعث محمّدًا صلى الله عليه وسلّم على حين فترة من الرّسل عليهم السلام، وكان النّاس في ظلام الشّرك والجهل، إلّا بقايا من أهل الكتاب، فبعث الله تعالى محمّدًا ﷺ رحمة للعالمين، وخاتم المرسلين وجعل دينه ناسخًا لما كان قبله ولا يقبل الله دينًا سواه.

وما توفي رسول الله ﷺ حتّى أقام به الملة، وأكمل الدّين؛ ففتح أعينًا عميًّا، وقلوبًا غلفًا، وأذانًا صمًّا، ودخل هذا الدّين العظيم بعد انتشاره في الشّام والعراق، وما وراء بلاد العجم طوائف تحمل ديانات وثقافات، ورواسب وعوائد جاهلية، لم يدرك بعضهم مخالفتها للدّين الحنيف.

كما دخل فيه من أراد الكيد للإسلام والمكر به بالتّبديل والتّغيير ببث الشّبهات، والتّشكيك في الثّوابت والأصول والمقوّمات، ولكن الله تعالى بحكمته ووعدده بحفظ دينه وإعزازه وإظهاره قيّض لأهل الضّلال من يكشف شبهاتهم ويفنّدها بالحجّة والبيان، فيدحض الباطل ويخمدّه.

وإنّ جهاد الكلمة من أعظم أبواب الجهاد، وذلك بإقامة الحجّة، ومقارعة الباطل وأهله بأنوار السّنن، ومن أنواع هذا الجهاد الدّفاعي مناظرة أهل الباطل، ومن تلبّس بباطل، وهذا الضّرب لا يكون إلّا للعلماء العاملين من هذه الأمة، فهو ميدانهم الذي لا يجارهم فيه أحد، خلافا لميادين الجهاد الأخرى فهي لهم ولغيرهم، وفي هذا يقول ابن القيم رحمه الله :

(ولهذا كان الجهاد نوعين: جهاد باليد والسنن وهذا المشارك فيه كثير، والثاني: الجهاد بالحجة والبيان، وهذا جهاد الخاصّة من أتباع الرّسل، وهو جهاد الأئمّة وهو أفضل الجهادين لعظم منفعته وشدّة مؤنته وكثرة أعدائه)⁽¹⁾.

فكان من المجهودات المباركة الّتي قام بها العلماء رحمهم الله في ميدان الجهاد الدّفاعي في بيان الحقّ ودحض الباطل بأسلوب من أساليب الدّفاع عن حياض الإسلام، وهو مناظرة المخالفين في العقيدة، واخترت مناظرة العلماء لغيلان القدرى.

الإشكالية:

تتمحور إشكالية هذه الدّراسة حول مناظرة العلماء لغيلان القدرى، فما معنى المناظرة؟ ومن هو غيلان؟ ومن هم القدرية؟ وهل لأهل السنّة والجماعة مناظرات مع غيلان؟ فما موقفهم منه ومن بدعته؟ وما هي مخالفاته من خلال المناظرات؟ وإلى ماذا استند أهل السنّة والجماعة لبيان مخالفاته في العقيدة من خلال المناظرات؟ وما هي صفات القدرية من خلال المناظرات؟.

أهمية الدّراسة:

تكمن أهمية هذه الدّراسة فيما يأتي:

- 1- جمع مناظرات العلماء رحمهم الله مع متكلّم القدرية وهو غيلان الدّمشقي فيعتبر ذا أهمية بالغة في باب الدّفاع عن الاعتقاد.
- 2- أنّ أسلوب المناظرة يعدّ من الأساليب الّتي يظهر من خلاله الإبداع الحواري، وحسن الاستدلال وبراعته، ولهذا يجد القارئ بعض أهل العلم كابن حزم وابن القيم يذكران بعض المسائل الفقهيّة أو العقديّة المختلف فيها على أسلوب المناظرة.
- 3- أنّ في جمع هذه المناظرات بياناً لصدق ما أخبر به المصطفى ﷺ أنّ الغلبة والظهور بالحجّة والبيان إنّما هو لأهل سنّته المقتفون لهديه.
- 4- في جمع مناظرات العلماء لغيلان إبراز لما ميّز الله تعالى به عقول العلماء العاملين عن عقول المخالفين؛ من جودة الاستدلال وقوّته، وبيان وجه المخالفة وإلزام الخصم الحجّة وقطع لججه، وهذا مما يزيد أهل الإيمان إيماناً و يقيناً.

⁽¹⁾ محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت: 751هـ)، مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، تحقيق: عبد الرحمن حسن قائد، دار عالم الفوائد، دون طبعة وتاريخ، (191/1).

5- معرفة أساليب ومناهج وطرق أهل العلم في الردّ على غيلان خصوصًا وعلى القدريّة عمومًا.

منهج البحث:

استخدم الباحث منهجين اثنين في دراسته، وهما:

1- المنهج الاستقرائي: وذلك بجمع مناظرات العلماء لغيلان من خلال الكتب المسندة وما في حكمها.

2- المنهج التحليلي: وذلك بعرض الشّبه واستدلال غيلان عليها، ثمّ إيراد أدلّة العلماء ✖ المناظرين له في الردّ عليها من خلال المناظرات، مع تدعيمه بكلام أهل العلم فيما يخدم المناظرة.

تعريف المناظرة، وتعريف القدرية وفرقها ومعتقداتهم:

أولاً: تعريف المناظرة:

1- في اللغة: النَّظَر هو تَأْمُلُ الشَّيْءِ وَمُعَايِنَتُهُ، وتقليب البصر والبصيرة لرؤية الشيء وإدراكه، وأصله المقابلة⁽²⁾، (فالمناظرة في اللغة: المقابلة بين اثنين كلُّ منهما ينظر إلى الآخر، أو كلُّ منهما ينظر بمعنى: يفكر)⁽³⁾.

2- وأما اصطلاحاً: المواجهة الكلامية بين اثنين فأكثر لإثبات كلِّ منهما مقتضى نظره فيما اختلفا فيه بالحجة والدليل⁽⁴⁾.

ثانياً: تعريف القدرية وفرقها ومعتقداتهم.

1- القدرية: سمّوا بذلك لإنكارهم القدر والعلم معاً، وهم يزعمون أن العبد هو الذي يخلق فعله استقلالاً، فأثبتوا خالقاً مع الله، فأشبهوا بذلك المجوس؛ لأنَّ المجوس قالوا بإثبات خالقين: النور والظلمة، وهو مذهب القدرية النفاة، وطائفة تزعم أنَّ الله لا يقدر على مقدورات غيره، وهذا هو مذهب المعتزلة في القدر⁽⁵⁾.

⁽²⁾ انظر: أحمد بن فارس (ت 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دون طبعة، دار الفكر، بيروت، 1399هـ/1979م، (444/5)، مادة: نظر، والحسين بن محمد الراغب الأصفهاني (ت 502هـ)، والمفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، الطبعة الأولى، دار القلم، بيروت، 1412هـ ص 812، والحسن بن عبد الله العسكري (ت 395هـ)، الفروق اللغوية، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دون طبعة، دار العلم والثقافة، القاهرة، مصر، ص 74، مادة: نظر.

⁽³⁾ محمد الأمين الشنقيطي (ت 1393هـ)، آداب البحث والمناظرة، تحقيق: سعود بن عبد العزيز العريفي، دون طبعة، دار عالم الفوائد، الرياض، دون تاريخ، ص 139.

⁽⁴⁾ انظر: عبد الجبار الشرقي، قاموس مصطلحات المناظرة، ط 1، دار بلومزبري، مؤسسة قطر، دون تاريخ، ص 444. (بتصرف).

⁽⁵⁾ انظر: الشهرستاني (ت 548)، الملل والنحل، تحقيق: عبد العزيز محمد الوكيل، دون طبعة، مؤسسة الحلبي، القاهرة، 1387هـ، (47/1)، وعبد القاهر البغدادي، والفرق بين الفرق، الطبعة الثانية، دار الآفاق، بيروت، 1977م، ص 88.

2- فرق القدرية ومعتقداتهم:

القدرية انقسمت إلى فرقتين:

الأولى: وهم أتباع معبد الجني⁽⁶⁾، وغيلان الدمشقي⁽⁷⁾.

ومعتقدهم هو قولهم: أن لا قدر، وأنّ الأمر أنف⁽⁸⁾، أي: لم يكن الأمر بقدر الله ولم يسبق له علم به، ولا يعلم الأشياء إلّا بعد حدوثها، وهؤلاء هم غلاة القدرية، وقد انقرضت⁽⁹⁾، قبل ظهور الشافعي رحمه الله، وذلك بسبب شدة إنكار العلماء وأفتوا بقتلهم إن لم يتوبوا ويرجعوا، وموقف أوائل خلفاء بني أمية منهم بالقتل والنفي عن ديار المسلمين، ونتيجة لهذا الإنكار من العلماء والخلفاء على هذه المقالة السيئة وما يترتب عليها من أمور منزهة عنها رب العالمين، ولوازم تهدم أصول الدين⁽¹⁰⁾.

وأما الثانية: فهم المعتزلة⁽¹¹⁾ المقزّون بالعلم، ولكن العبد هو خالق لفعله⁽¹²⁾.

⁽⁶⁾ هو معبد بن خالد، كان مع ابن الأشعث، وهو أول من تكلم بالقدر، وهو الذي تبرأ منه عبد الله بن عمر بن الخطاب، وصلبه عبد الملك بن مروان سنة 80هـ. انظر: أبو إسحاق الهروي (ت 481هـ)، ذم الكلام وأهله، تحقيق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، الطبعة الأولى، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، 1418هـ/1998م، ص 303، وأحمد بن عليّ ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تهذيب التهذيب، الطبعة الأولى، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، 1326هـ (10/225).

⁽⁷⁾ هو غيلان بن مسلم الدمشقي، أبو مروان، ناظر على القول بالقدر، وأخذ القول بالقدر عن معبد، صلب على مقالته الردية ولم يرجع عنها سنة 105هـ. انظر: أحمد بن يحيى بن المرتضى (ت 840هـ)، طبقات المعتزلة، تحقيق: سوسنة ديفلد، فلزّز، دون طبعة، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1380هـ/1961م، ص 25، وعليّ ابن عساكر (ت 571هـ)، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو ابن غرامة العمروي، الطبعة الأولى، دار الفكر، 1417هـ/1997م، (48/186).

⁽⁸⁾ بضمّ الهمزة والنون: أي: مستأنف استئنافاً من غير أن يكون سبق به سابق قضاء وتقدير. انظر: المبارك ابن الأثير (ت 606هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، دون طبعة، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ/1979م، (75/1)، مادة: أنف.

⁽⁹⁾ انظر: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت 728هـ)، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، دون طبعة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، 1416هـ/1995م، (8/450).

⁽¹⁰⁾ انظر: محمد بن عليّ المازري (ت 536هـ)، المعلم بفوائد مسلم، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، الطبعة الثانية، الدار التونسية، 1988م، (133/1)، وأحمد بن عليّ ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دون طبعة، دار المعرفة، بيروت، 1379م، (119/1)، ومحمد بن خليفة التميمي، مقالة التعطيل، الطبعة الأولى، أضواء السلف، الرياض، 1418هـ/1997م، ص 162.

⁽¹¹⁾ المعتزلة هي إحدى الفرق الكلامية. ويلقبون بالقدرية والعدلية، أسسها واصل بن عطاء لما اعتزل مجلس الحسن البصري، ومن عقائدهم إثبات الأسماء وإنكار الصفات، وأن العباد هو الخالقون لأفعالهم. انظر: عبد القاهر البغدادي، الفرق بين الفرق ص 15، والشهرستاني، الملل والنحل (42/1).

⁽¹²⁾ انظر: محمد بن أحمد السفاري (ت 1188هـ)، لوائح الأنوار السنية ولوائح الأفكار السنية، تحقيق: عبد الله بن محمد ابن سليمان البصري، الطبعة الثانية، مؤسسة الخافقين ومكتبها، دمشق، 1402هـ/1982م، (123/2)، وابن حجر في فتح الباري (145/1).

المطلب الأول: عرض مناظرة العلماء لغيلان القدري.

المناظرة الأولى: مناظرة⁽¹³⁾ عمر بن عبد العزيز (ت 101) لغيلان الدمشقي (ت 105).

عن عبيد التميمي قال: (شهدت عمر بن عبد العزيز وقد أدخل عليه غيلان، فقال: ويحك يا غيلان! أراني أبلغ عنك، أحقًا ما أبلغ عنك؟ فسكت، فقال: هات فإنك آمن؛ فإن يكن تدعو الناس إليه حقًا، فأحق من دعا إلى الله الناس نحن، فسكت طويلًا، فقال له عمر: تكلم فإنك آمن... فقال: إن الله لا يوصف إلا بالعدل، ولم يكلف نفسًا إلا ما آتاها، ولا يكلف الله المسافر صلاة المقيم، ولا يكلف الله المريض عمل الصحيح، ولم يكلف الله إلا ما جعل إليه سبيلًا، وأعطاهم المشيئة، فقال: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: 29]، وقال: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: 40]! فلما فرغ من كلام كثير، قال له عمر في آخر كلامه: يا غيلان! ما تقول في قول الله تعالى: ﴿يَسْ ١ وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ ٢ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ٣﴾ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ٤ تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ ٥ لِنُنْذِرَ قَوْمًا مَّا أُنْذِرُوا أَبَاؤَهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ ٦﴾ [يس: 1-6]. فقال عمر: ما منعك أن تتكلم وقد جعلت لك الأمان، فقال غيلان: أستغفر الله وأتوب إليه يا أمير المؤمنين، ادع الله لي بالمغفرة).

وفي رواية: (فقال: يا غيلان بلغني أنك تتكلم بالقدر، فقال: يكذبون علي يا أمير المؤمنين، ثم قال: يا أمير المؤمنين! أرايت قول الله: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ تُطْفَةِ أَمْشَاجٍ نَبْتِلهُ ١ فَعَلَّنه سَمِيعًا بَصِيرًا ٢ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ٣﴾ [الإنسان: 2-3]، فقال عمر ابن عبد العزيز: اقرأ يا غيلان! فقرأ حتى انتهى إلى قوله: ﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا ١٩﴾ [الإنسان: 29]. فقال عمر: اقرأ فقال: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ٣٠﴾ [الإنسان: 30]. فقال غيلان: والله، يا أمير المؤمنين! إن شعرت -أي: ما شعرت- أن هذا في كتاب الله قط، فقال عمر: يا غيلان! اقرأ أول سورة (يس) فقرأ حتى بلغ ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ١٧﴾ [يس: 10]. فقال غيلان: والله يا أمير المؤمنين! لكأنني لم أقرأها قط قبل اليوم، اشهد يا أمير المؤمنين! أنني تائب، فقال عمر: اللهم إن كان صادقًا فتب عليه وثبته، وإن كان كاذبًا فسلط عليه من لا يرحمه، واجعله آية للمؤمنين).

⁽¹³⁾ أخرجه الفريابي في كتاب القدر ص 183، والأجري في الشريعة (920/2)، وابن بطّة في الإبانة الكبرى (234/4)، واللالكاني في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (787/4).

وفي رواية: (قال: ما تقول في العلم. قال: قد نفذ العلم. قال: فأنت مخصوم اذهب الآن فقل ما شئت، ويحك يا غيلان إنك إن أقررت بالعلم خصمت وإن جحدته كفرت، وإنك أن تقرّ به فتخصم خير لك من أن تجحده فتكفر).

وفي رواية: (كتب غيلان إلى عمر بن عبد العزيز: أمّا بعد يا أمير المؤمنين فهل رأيت عليّما حكيمًا أمر قومًا بشيء ثمّ حال بينهم وبينه ويعدّهم عليه قال: فكتب إليه عمر أمّا بعد: فهل رأيت قادرًا قاهرًا يعلم ما يكون خلف لنفسه عدوًّا وهو يقدر على هلاكه)⁽¹⁴⁾.

(قيل لعمر بن عبد العزيز رحمه الله: إن غيلان يقول في القدر كذا وكذا فمرّ به فقال: أخبرني عن العلم؟ فقال: سبحان الله قد علم الله كلّ نفس ما هي عاملة وإلى ما هي صائرة فقال: عمر بن عبد العزيز: والذي نفسي بيده لو قلت غير هذا لضربت عنقك، اذهب الآن فاجهد جهدك)⁽¹⁵⁾.

المناظرة الثانية: مناظرة إياس بن معاوية (ت 121هـ) مع غيلان القدري:

روي (أنّ غيلان وإياسا التقيا، فتساءلا، فقال إياس: أسألك أم تسألني؟، فقال له غيلان: سل. فقال له إياس: أي شيء خلق الله أفضل؟، قال: العقل.

قال إياس: فمن شاء استكثر منه، ومن شاء استقلّ، فسكت غيلان مليًّا، ثمّ قال: سل عن غير هذا؟، فقال له إياس: أخبرني عن العلم قبل أو العمل؟، فقال غيلان: والله لا أجيبك فيها. فقال إياس: فدعها، وأخبرني عن الخلق، خلقهم الله مختلفين أو مؤتلفين؟، فنهض غيلان وهو يقول: والله لا جمعني وإياك مجلس أبدًا)⁽¹⁶⁾.

وجاؤوا برجل (لعلّه غيلان) إلى إياس فقالوا: هذا يتكلّم في القدر، فقال إياس: ما تقول؟، قال: أقول: إنّ الله تعالى قد أمر العباد ونهاهم، وإنّ الله لا يظلم العباد شيئًا، قال له إياس: أخبرني عن الظلم، تعرفه أم لا تعرفه؟ قال: بلى، أعرفه قال: ما الظلم؟ قال: أن يأخذ الرّجل ما ليس له، قال: فمن أخذ ما له ظلم؟، قال: لا، قال إياس: الآن عرفت الظلم؟)⁽¹⁷⁾.

⁽¹⁴⁾ أخرجه ابن بطّة في الإبانة الكبرى (279/2).

⁽¹⁵⁾ أخرجه عبد الله في السنة (386/2).

⁽¹⁶⁾ أخرجه ابن عساكر في تاريخه (17/10)، والمزي في تهذيب الكمال في أسماء الرجال (417/3).

⁽¹⁷⁾ أخرجه الأجرى في الشريعة (892/2)، وابن بطّة في الإبانة الكبرى (275/4).

المناظرة الثالثة: مناظرة ربعة بن أبي عبد الرحمن (ت 136هـ).

روى أنّ غيلان دخل مجلساً، فقال على وجه التّحرّش⁽¹⁸⁾ للمناظرة: (سبحان من تنزّه عن الفحشاء. فأجابه ربعة بن أبي عبد الرحمن وقد فهم قصده: سبحان من لا يقع في ملكه إلّا ما يشاء. فقال غيلان القدرى: أَيْحَبُّ رَبَّنَا أَنْ يُعْصَى؟ فأجابه ربعة: أَيْعْصَى رَبَّنَا كُرْهًا، فَكَأَنَّمَا أَلْقَمَهُ حَجْرًا)⁽¹⁹⁾.

المناظرة الرابعة: مناظرة الأوزاعي (ت 156هـ).

عن الأوزاعي قال: (أرسل هشام بن عبد الملك إلى غيلان، فقال له: يا غيلان! ما هذه المقالة الّتي تبلغني عنك في القدر؟ فقال: يا أمير المؤمنين! هو ما بلغك، اختر من أحببت يحاجّني، فإن غلبني فاضرب رقبتى، فأحضر الأوزاعي، فقال له الأوزاعي: يا غيلان! إن شئت ألقيت عليك سبعاً، وإن شئت خمساً، وإن شئت ثلاثاً. قال: ألق عليّ ثلاثاً. قال: فقال له: قضى الله على ما نهى عنه؟ قال: ما أدري أيش تقول.

قال: وأمر بأمر حال دونه؟ فقال: هذه أشدّ عليّ من الأولى. فحرّم الله حرّاماً، ثمّ أحلّه؟ قال: ما أدري أيش تقول؟ فأمر به فضربت رقبتة، ثمّ قال هشام للأوزاعي: يا أبا عمرو! فسّر لنا ما قلت. قال: قضى الله على ما نهى عنه، نهى آدم أن يأكل من الشجرة، ثمّ قضى عليه، فأكل منها، وأمر إبليس أن يسجد لآدم، وحال بين إبليس وبين السجود، وقال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكَ أَلْمِيتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ﴾ [المائدة: 3]، وقال: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾ [المائدة: 3]، فأحلّه بعدما حرّمه)⁽²⁰⁾.

(18) أي: تعرّض له. انظر: أبو منصور الأزهري (ت 370هـ)، تهذيب اللّغة، تحقيق: محمّد عوض مرعب، الطّبعة الأولى، دار إحياء التراث العربى، بيروت، 2001م، (249/3).

(19) أخرجه الفريابي في كتاب القدر ص 195، وابن بطّة في الإبانة الكبرى (259/4)، وابن أبي زمنين في شرح أصول السّنّة ص 204، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السّنّة والجماعة (787/4)، وأوردها ابن تيمية في مجموع الفتاوى (140/18)، والاستقامة (432/1).
(20) أخرجه ابن الأعرابي في معجمه (839/2)، وابن عساكر في تاريخه (205/48).

المطلب الثاني: موقف العلماء من غيلان وبدعته، وعرض مخالفاته والردّ عليها من خلال المناظرات.

وقعت بدعة نفي القدر في أواخر عصر الصحابة عليه السلام وحذّر منها و فقهاءهم منهم: عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وجابر بن عبد الله ⁽²¹⁾، وأوّل من تكلم في القدر هو معبد، وقد أخذ هذه المقالة الشنيعة من رجل نصراني من أهل العراق أسلم ثمّ تنصّر، ثمّ أخذها عن معبد غيلان ⁽²²⁾ وقد تكلم عليه عمرو بن عبيد ⁽²³⁾ وغيلان جادل به ⁽²⁴⁾، ومما يجلي موقف العلماء من بدعة غيلان القدري ما يلي:

أوّلاً: إنكار المقالة الشنيعة لغيلان في القدر وعدّها من الكفر والزندقة والضلال ⁽²⁵⁾، ولهذا قال عمر عليه السلام لغيلان: (ويحك يا غيلان إنّك إن أقررت بالعلم خصمت وإن جحدته كفرت) ⁽²⁶⁾، ولما سأله عمر عليه السلام عن العلم، وأثبت غيلان علم الله السّابق خوفاً وتقيةً، فقال له عمر عليه السلام: (والذي نفسي بيده لو قلت غير هذا لضربت عنقك) ⁽²⁷⁾، قال بعض السّلف: (لعن الله ديناً أنا أكبر منه) ⁽²⁸⁾، وقال بعضهم لغيلان القدري: (ويحك يا غيلان ركبت بهذه الأمة مضمار الحرورية، غير أنّك لا تخرج عليهم بالسيف، والله لأنّا على هذه الأمة منك أخوف من المزقين ⁽²⁹⁾ أصحاب الخمر) ⁽³⁰⁾.

⁽²¹⁾ انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (450/8)، وابن تيمية، منهاج السّنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق: محمّد رشاد سالم، ط1، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط1، 1406هـ/1986م، (309/1).

⁽²²⁾ انظر: جعفر بن محمد بن الحسن الفريابي (ت 301هـ)، كتاب القدر، تحقيق: عبد الله بن حمد المنصور، ط1، أضواء السّلف، 1418هـ/1997م، ص 206، ومحمد بن الحسين بن عبد الله الأجرى (ت 360هـ)، الشريعة، تحقيق: عبد الله ابن عمر بن سليمان الدّميحي، ط2، دار الوطن، الرياض، 1420هـ/1999م، (958/2).

⁽²³⁾ هو عمرو بن عبيد، أبو عثمان البصري، شيخ المعتزلة في عصره، ومفتها، مؤسس القول بالقدر في البصرة، توفي ولم يرجع عن مقالته سنة 114هـ. انظر: ابن المرتضى، طبقات المعتزلة ص 35، والذهبي، ميزان الاعتدال (294/2).

⁽²⁴⁾ انظر: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت 728هـ)، بيان تلبس الجهميّة في تأسيس بدعهم الكلامية، ط1، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، 1426هـ (213/2).

⁽²⁵⁾ انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (450/8).

⁽²⁶⁾ انظر: المناظرة الأولى ص 7.

⁽²⁷⁾ المناظرة الأولى ص 7.

⁽²⁸⁾ الفريابي، كتاب القدر ص 174.

⁽²⁹⁾ رقّ الخمر: هو الوعاء الذي يكون فيه، وهذا وصف لأصحاب الخمر. انظر: محمّد بن الحسن بن دريد (ت 321هـ)، جمهرة اللّغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م، (1188/2).

⁽³⁰⁾ الفريابي، كتاب القدر ص 203، وابن بطّة، الإبانة الكبرى (300/4).

ثانياً: التصدي لمقالته بالرد عليها وكشفها بالعلم والحجة، وبيان انحرافها عن الحق من كل وجه، ولهذا (قال كثير من أئمة السلف ناظرُوا القدرية بالعلم فإن أقرُّوا به خصموا، وإن جحدوا فقد كفروا، يريدون أنَّ من أنكر العلم القديم السابق بأفعال العباد وأنَّ الله قسمهم قبل خلقهم إلى شقيِّ وسعيد، وكتب ذلك عنده في كتاب حفيظ فقد كذب بالقرآن فيكفر بذلك، وإن أقرُّوا بذلك وأنكروا أنَّ الله خلق أفعال العباد وشاءها وأرادها منهم إرادة كونية قدرية، فقد خُصموا، لأنَّ ما أقرُّوا به حجة عليهم فيما أنكروه)⁽³¹⁾.

وقد واجه العلماء المناظرين هذه البدعة بمناظرة رأسها والمجادل عنها غيلان، فكشفوا مخالفته، وفندوها بالأدلة النقلية والعقلية، وبذلك كانوا سدًّا منيعاً في إخماد هذه المقالة، ومن أشهر من ناظره الخليفة عمر بن عبد العزيز وإياس بن معاوية وربيعه ابن أبي عبد الرحمن والأوزاعي رحمه الله، (والمسلمون أقاموا الحجَّة على غيلان ونحوه، وناظروه وبيَّنوا له الحق، كما فعل عمر بن عبد العزيز واستتابه، ثم نكت التوبة بعد ذلك فقتلوه)⁽³²⁾.

أمَّا عمر ؓ فقد قال لغيلان: (ما تقول في العلم. قال: قد نفذ العلم. قال: فأنت مخصوم اذهب الآن فقل ما شئت، ويحك يا غيلان إنَّك إن أقررت بالعلم خصمت وإن جحدته كفرت، وإنَّك أن تقرَّ به فتخصم خير لك من أن تجحده فتكفر)⁽³³⁾.

وإياس بن معاوية ؓ قطع حجَّة غيلان؛ وذلك بإيراد أسئلة عليه كشفت زيف شهته، ونفضت غبار الوسواس عن رأيه ومذهبه، فسأله عن مشيئة العبد التي لا تخرج ولا تنفك عن مشيئة الله، (فسكت غيلان ملياً)⁽³⁴⁾، وهذا في علم المناظرة يسبى قطعاً، ثمَّ سأله عن العلم فحاد عن الإجابة وهذا أيضاً صورة من صور الانقطاع، ثمَّ سأله عن الخلق وخيره بين أحد الإجابتين، فلو قال: مختلفين لزمه من ذلك إثبات أنَّ الله خالق للعباد وخالق لأفعالهم، فأفحمه بالحجَّة وألزمه المحجَّة، فوَلَّى مدبراً يجرُّ أذيال الهزيمة أمام هذا البيان، وحسن الترتيب للبرهان، وصدق إياس إذ يقول: (ما كلِّمت أحداً من أهل الأهواء بعقلي كلَّه إلَّا

(31) عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (ت 795هـ)، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، إبراهيم باجس، ط. 7، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1422هـ/2001م، (1/103).

(32) أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت 728هـ)، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: محمَّد رشاد سالم، ط. 2، جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1411هـ/1991م، (7/173).

(33) المناظرة الأولى ص 7.

(34) انظر: المناظرة الثانية ص 7.

القدريّة...⁽³⁵⁾، فقال غيلان: (والله لا جمعني وإياك مجلس أبداً)⁽³⁶⁾، فراح يطلب من يجادله، لعلّه تروج مقالته، وتنفق سلعته، فتعرض لربيعة فقال: (سبحان من تنزه عن الفحشاء)⁽³⁷⁾؛ أي: أنّ العبد هو خالق لفعله، ومشيتته مستقلة عن مشيئة الله وإرادته، فيلزم منه وصف الله بالعجز -تعالى الله عن قوله علواً كبيراً-، ففطن له ربيعة وكشف تلبيسه وتدليس، فقال له: (سبحان من لا يقع في ملكه إلّا ما يشاء)⁽³⁸⁾؛ أي: أنّ العبد كلّ مخلوق ذاته وأفعاله وصفاته، ولا يقع شيء في ملكه إلّا بمشيئته وإرادته.

وأما مناظرة الأوزاعي⁽³⁹⁾ برّدت أكباد أهل السنّة والجماعة وشفى عليهم؛ لأنّ الغلبة والظهور كان لهم، وقد أثنى ابن تيمية رحمه الله على مناظرة الأوزاعي لغيلان، فقال: (أما قصّة غيلان فظهرت بليّته بالشّام وافتتن بها... وجماعة من أهل العلم بتلك التّاحية، فسّلط الله عليهم ريحانة من أهل الشّام أبا عمرو عبد الرّحمن بن عمرو ابن محمّد الأوزاعي فلحظهم بالصّغار، ووضعهم في المقدار، وبسط عليهم لساناً أعطي بياناً، وضنّ عليهم ببشاشة الوجه وطلاقة اللّقاء حتّى ذلّ به الأعزّة في سبيل الضّلالة، وعزّ به الأدلّة في سبيل السنّة بحمد الله ربّ العالمين)⁽⁴⁰⁾.

فحكم غيلان على نفسه بفخر وكبرياء، وأنّه فوق كلّ من اختاره الخليفة لمقارعته وجداله، فقال: (اختر من أحببت يحاجّني، فإن غلبني فاضرب رقبتي)⁽⁴¹⁾، فسقط صريعاً أمام قوّة حجّة الأوزاعي، بهتاً لا يفهم عن الإمام قوله، فكان غيلان هو القاضي على نفسه، فحكم عليها بالعدل، عدلاً منه وحكمة، واستجاب الله لدعاء عمر ؓ على غيلان فقال: (اللهمّ إن كان صادقاً فتب عليه وثبّته، وإن كان كاذباً فسّط عليه من لا يرحمه، واجعله آية للمؤمنين)⁽⁴²⁾.

⁽³⁵⁾ أخرجه عبد الله بن أحمد في السنّة (428/2)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (776/4).

⁽³⁶⁾ انظر: المناظرة الثّانية ص 7.

⁽³⁷⁾ انظر: المناظرة الثّالثة ص 8.

⁽³⁸⁾ انظر: المناظرة الثّالثة ص 8.

⁽³⁹⁾ انظر: المناظرة الرّابعة ص 9.

⁽⁴⁰⁾ ابن تيمية، تلبيس الجهمية (218/2).

⁽⁴¹⁾ انظر: المناظرة الرّابعة ص 8.

⁽⁴²⁾ المناظرة الأولى ص 7.

(فلما ولي هشام بن عبد الملك تكلم، وأرسل إليه فجاء، فقال له: أليس كنت قد عاهدت الله لعمر ألا تتكلم بشيء من هذا أبدا؟ قال: أقلني، فوالله لا أعود، فقال: لا أقالي الله إن أقلتكَ، هل تقرأ فاتحة الكتاب؟ قال: نعم، قال: اقرأ، فقرا: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۝ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۝ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ۝ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝﴾ [الفاتحة: 2-5]، فقال: قف، على ما استعنته؟ على أمر بيده لا يستطيعه أو على أمر بيدك؟ اذهباً فاقطعاً يديه ورجليه، واضرباً عنقه واصلباه) ⁽⁴³⁾، فأصابته دعوة عمر رضي الله عنه لنقض عهده وكذبه في توبته -ولله الأمر من قبل ومن بعد-، فأحمد الله ذكره بقيام العلماء فأبطلوا مقالته وجعلوها هباء منثوراً، بحجج مختصرة قاطعة مقنعة، بالحجة والبيان، مع التزامهم المنهج الرصين في عدم التوسع والتفصيل في عرض مخالفته والرد عليها. **المطلب الثالث:** عرض مخالفات غيلان والرد عليها من خلال المناظرات.

أولاً: عرض مخالفات غيلان واستدلالاته:

فمن خلال مناظرة عمر لغيلان فقد مهد لمخالفته بمقدمات، **الأولى:** أن الله تعالى ينفي عنه العدل، وبرهن عليه بقوله: (ولم يكلف الله نفساً إلا ما آتاها، ولا يكلف الله المسافر صلاة المقيم، ولا يكلف الله المريض عمل الصحيح، ولم يكلف الله إلا ما جعل إليه سبيلاً) ⁽⁴⁴⁾.

والثانية: أن الله تعالى أعطى العبد المشيئة، وبرهن عليه بقول الله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: 29]، وقوله: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: 40]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ تُفْغَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ۝] [الإنسان: 3-2]. ثم بنى على هذه المقدماتين لتقرير ما ادّعه من إنكار علم الله السابق، وأن العبد هو الخالق لأفعاله.

ثانياً: كشف العلماء لشبه غيلان من خلال المناظرات:

اعتمد العلماء في مناظرتهم لغيلان على قواعد شرعية وأصول مرعية، لإلزام غيلان القدري من خلالها، وهذه القواعد على وجه الاختصار هي:

⁽⁴³⁾ اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة (789/4).

⁽⁴⁴⁾ المناظرة الأولى ص 6.

القاعدة الأولى: إثبات علم الله السابق لكلّ شيء؛ لأنّ بدعة غيلان هي نفي علم الله السابق، فحرص العلماء على الاستدلال لهذه القاعدة وتقريرها، وإثبات (قدر الله السابق لخلقه وهو علمه الأشياء قبل كونها وكتابته لها قبل برئها)⁽⁴⁵⁾، ولذلك انبرى العلماء على بيان هذه القاعدة، وإثبات (أنّ الله تعالى علم كلّ شيء، علم ما كان، وما سيكون، وما هو كائنٌ إلى يوم القيامة، ولم يخف عليه شيء في الأرض ولا في السّماء)⁽⁴⁶⁾، ولهذا قال عمر لغيلان: (ما تقول في العلم. قال: قد نفذ العلم. قال: فأنت مخصوم اذهب الآن فقل ما شئت، ويحك يا غيلان إنك إن أقررت بالعلم خصمت وإن جحدته كفرت)⁽⁴⁷⁾.

وكذلك في مناظرة إياس⁽⁴⁸⁾ الذي قطعه لما سأله عن العلم.

وربيعة⁽⁴⁹⁾ حيث ألزمه بمشيئة الله المستلزمة لعلمه السابق سبحانه.

قال الله تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: 22]، (يخبر تعالى عن قدره السابق في خلقه قبل أن يبرأ البرية فقال: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾، أي: في الآفاق وفي نفوسكم، ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾، أي: من قبل أن نخلق الخليقة ونبرأ النّسمة... وهذه الآية الكريمة من أدلّ دليل على القدرية نفاة العلم السابق -قبّحهم الله-⁽⁵⁰⁾.

القاعدة الثانية: الاعتقاد الجازم أنّ كلّ قضاء الله وقدره عدل، كما هو جليّ في مناظرة عمر⁽⁵¹⁾ حيث بين لغيلان أنّ الله عدل حكيم، فإضلاله لمن ضلّ إنّما بمقتضى عدله وحكمته، وليس باللّزوم أن يظهر للخلق وجه هذا العدل وهذه الحكمة.

⁽⁴⁵⁾ إسماعيل بن عمر بن كثير (ت 774هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، الطّبعة الثانية، دار طيبة.

1420هـ/1999م، (7/482).

⁽⁴⁶⁾ اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السّنة والجماعة (3/3).

⁽⁴⁷⁾ المناظرة الأولى ص 7.

⁽⁴⁸⁾ انظر: المناظرة الثانية ص 8.

⁽⁴⁹⁾ انظر: المناظرة الثالثة ص 8.

⁽⁵⁰⁾ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (26/8).

⁽⁵¹⁾ انظر: المناظرة الأولى ص 7.

القاعدة الثالثة: الاعتقاد الجازم أَنَّ الهداية والضلال⁽⁵²⁾ بيد الله، وكلّ ميسّر لما خلق له؛ (فالهداية والإضلال فعله سبحانه وقدره، ولا هتداء والضلال فعل العبد وكسبه)⁽⁵³⁾، وقد ألزم عمر⁽⁵⁴⁾ غيلان لما استدل بالمتشابه أَنَّ العبد هو الخالق لفعله، ردّه عمر إلى المحكم في أَنَّ الله خالق العبد وخالق لفعله، وجعل له مشيئة واختياراً لا يخرج عن مشيئة الله تعالى.

القاعدة الرابعة: الإرادة تنقسم إلى قسمين: كونية وشرعية، ومن خلال مناظرة عمر بن عبد العزيز⁽⁵⁵⁾ لغيلان بيّن بأنّ لله تعالى إرادتان هما:

- 1- إرادة كونية قدرية: وهي التي لا تتخلّف، قال عمر بن عبد العزيز: (لو أراد الله أن لا يعصى ما خلق إبليس)⁽⁵⁶⁾، ثمّ استشهد بالآيات البيّنات: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ﴾ (١١) مَا أَنشَأَ عَلَيْهِ يَفْتَنِينَ (١٢) إِلَّا مَنْ هُوَ صَالٍ الْجَحِيمِ (١٣) ﴿ [الصّافات: 161-163]، وهذه الإرادة ترادف المشيئة.
- 2- وإرادة دينية شرعية: منها قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ يَكْفُرَ الْإِسْرَ وَلَا يُرِيدُ يَكْفُرَ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: 185]، قال عمر رضي الله عنه: (لو أراد الله عز وجل حمل خلقه من حقّه على قدر عظمتهم لم يطق ذلك أرض ولا سماء لا ماء ولا جبل ولكنّه رضي من عبادته بالتخفيف)⁽⁵⁷⁾، فبيّن عمر رضي الله عنه أَنَّ التكاليف التي فرضها الله تعالى على العباد خفيفة عليهم؛ لأنّ الله تعالى لو كلف خلقه على قدر عظمتهم لم يطق ذلك أحد، ولكنّه خفّف عنهم ورضي بذلك، فرضاه بمعنى الإرادة الشرعية، يقول ابن تيمية رحمه الله: (الإرادة في كتاب الله على نوعين: أحدهما: الإرادة الكونية، الإرادة المستلزمة لوقوع المارد التي يقال فيها: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن،...

وأما النوع الثّاني: فهو الإرادة الدّينية الشرعية: وهي محبة المارد ورضاه، ومحبة أهله والرّضا عنهم وجزاؤهم بالحسنى...)⁽⁵⁹⁾.

(52) وقد ذكر ابن القيم مراتب الهداية والضلال في القرآن في كتابه شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، تحقيق: محمد بدر الدين أبو فراس، ط. 1، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1398هـ/1978م، ص 65. (فراجع فيه يجلي لك كثير من إشكالات).

(53) المصدر نفسه ص 65.

(54) انظر: المناظرة الأولى ص 7.

(55) انظر: المناظرة الأولى ص 7.

(56) أخرجه الفريابي في كتاب القدر ص 193، والأجري في الشريعة (2/ 926).

(57) أخرجه الفريابي في كتاب القدر ص 193، والأجري في الشريعة (2/ 926).

(58) انظر: المناظرة الأولى ص 7.

(59) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (188/8).

وكذلك في مناظرة الأوزاعي⁽⁶⁰⁾ فقد ناظر غيلان بإثبات الإرادتين؛ حيث أنّ آدم عليه السلام خالف الإرادة الشرعية بأكله من الشجرة، ولم يخالف الإرادة الكونية؛ لأنّ كلّ شيء كتبه في اللوح قبل أن يخلق آدم عليه السلام، ثمّ تاب عليه ورضي عنه فرجع إلى الإرادة الشرعية ولم يخالف الكونية، وكذلك إبليس خالف الإرادة الشرعية ولكنه لم يخالف الإرادة الكونية، لعلمه السابق أنّه سيكفر، وأحلّ للمضطرّ ما يقيم أوده ويدفع عنه الهلكة رحمة به، وهذا يحبّه الله ويرضاه.

القاعدة الخامسة: أنّ الله تعالى يفعل ما يشاء فلا يحاسب على فعله سبحانه، وأمّا الخلق فهم مكلفون ويحاسبون على أفعالهم، قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: 23]، أعمل عمر⁽⁶¹⁾ هذه القاعدة فقسم غيلان ودحر شبهته، وإياس⁽⁶²⁾ ألزم غيلان بأن أثبت للعبد مشيئة خلقها الله فيه لا تخرج عن مشيئة الله تعالى.

القاعدة السادسة: أنّ الله سبحانه له الحكم والقضاء النافذ على الخلق، لقوله: ﴿فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يَقْضِي عَلَيْكَ﴾⁽⁶³⁾، (يعني: أنّ الله هو الذي بيده القضاء؛ لأنّ الحكم كلّ له... ولا يقضي على الله أحد من خلقه؛ لأنّ الخلق لا ملك بأيديهم)⁽⁶⁴⁾.

وقد أعمل العلماء هذه القواعد من خلال مناظراتهم لغيلان القدري، واستدلّوا بجملة من الأدلّة النقليّة والعقليّة، ومن ذلك ما يأتي:

أولاً: الأدلّة النقليّة.

- 1- قول الله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: 30]. (فأخبر أنّ مشيئتهم موقوفة على مشيئته ومع هذا فلا يوجب ذلك حصول الفعل منهم إذ أكثر ما فيه أنّه جعلهم شائين ولا يقع الفعل إلّا حين يشاؤه)⁽⁶⁵⁾.

⁽⁶⁰⁾ انظر: المناظرة الرابعة ص 9.

⁽⁶¹⁾ انظر: المناظرة الأولى ص 7.

⁽⁶²⁾ انظر: المناظرة الثانية ص 8.

⁽⁶³⁾ أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: قيام الليل، باب القنوت في الوتر، (63/2)، برقم: 1425، والترمذي في سننه، كتاب: الصلّة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في القنوت في الوتر، (328/2)، برقم: 464، والنسائي في الصغرى، كتاب: قيام الليل وتطوّع التّهارة، باب الدّعاء في الوتر، (248/3)، برقم: 1745، وصححه الألباني في إرواء الغليل (172/2).

⁽⁶⁴⁾ محمّد بن صالح العثيمين (ت 1421)، تطريز شرح دعاء قنوت الوتر، تطريز: صالح بن عبد الله العصيمي، منقول من شرحه الصوّتي، برنامج الدرس الواحد، ص 33.

⁽⁶⁵⁾ أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، دقائق التّفسير، تحقيق: محمّد السّيد الجليلند، ط. 2، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، 1404هـ، (27/3).

ولما كانت مشيئة الله سبحانه سابقة لمشيئة العباد، فيلزم أنّ علمه سبحانه الذي لم يسبقه جهل سابق لعلم العباد ومشيتهم؛ ولهذا استدلّ عمر⁽⁶⁶⁾ ﷺ بهذه الآية للردّ على غيلان الذي يزعم أنّ العباد هم الخالقون لأفعالهم، بإنكاره لعلم الله تعالى السابق ومشيتته.

2- قال الله تعالى: ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يس: 10]. فعمر بن عبد العزيز ﷺ سأل غيلان عن علم الله تعالى فخصمه وقطعه، وفي هذه الآية إثبات لعلم الله تعالى، وأنّ ما أرادته وشاءه سبحانه هو الذي يقع حتمًا، ولهذا استدلّ عمر ﷺ بهذه الآية في مناظرته لغيلان وسأله عن العلم السابق، فقال له: (إنّك إن أقررت بالعلم خصمت وإن جحدته كفرت)⁽⁶⁷⁾.

3- قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: 23].

هذه الآية قاصمة للقدرية وغيرهم⁽⁶⁸⁾، (أي: أنّ كلّ ما يجري في هذا الكون فهو بإرادة الله ومشيتته الدائرة بين الرحمة والحكمة، يهدي من يشاء برحمته، ويضلّ من يشاء بحكمته، لا يسأل عَمَّا يَفْعَلُ لكمال حكمته وسلطانه، وهم يسألون، وما وقع من ذلك؛ فإنّه مطابق لعلمه السابق المكتوب في اللوح المحفوظ)⁽⁶⁹⁾.

الشاهد أنّه (لا يحتجّ مبطل بأية أو حديث صحيح على باطله إلّا وفي ذلك الدليل ما يدلّ على نقيض قوله)⁽⁷⁰⁾.

وصدق السّعدي رحمه الله إذ يقول: (لا يورد مبطل، شبهة عقلية ولا نقلية في إحقاق باطل، أو ردّ حقّ، إلّا وفي أدلّة الله، من القواطع العقلية والنقلية، ما يذهب ذلك القول الباطل ويقمعه فإذا هو متبين بطلانه لكلّ أحد)⁽⁷¹⁾.

⁽⁶⁶⁾ انظر: المناظرة الأولى ص 7.

⁽⁶⁷⁾ المناظرة الأولى ص 7.

⁽⁶⁸⁾ انظر: محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت 671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، ط. 2، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1384هـ/1964م، (11/279).

⁽⁶⁹⁾ عبد الله بن عبد الحميد الأثري، الإيمان حقيقته، خوارمه، نواقضه عند أهل السنة والجماعة، ط. 1، مدار الوطن، الرياض، 1424هـ/2003م، ص 161-162.

⁽⁷⁰⁾ أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت 728هـ)، المستدرک على مجموع فتاوى شيخ الإسلام، جمعه ورتبه: محمد بن عبد الرحمن ابن قاسم، ط. 1، 1418هـ (25/2).

⁽⁷¹⁾ عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السّعدي (ت 1376هـ)، تيسير الكريم الرّحمن في تفسير كلام المّان، تحقيق: عبد الرّحمن ابن معلا اللويحق، ط. 1، مؤسسة الرسالة، الرياض، 1420هـ/2000م، ص 520.

ثانيًا: الأدلة العقلية.

نهج العلماء في مناظرتهم لغيلان مجموعة من الأدلة العقلية: لتقرير القواعد السابقة والرد عليه بمقتضاها، ومن أهمها ما يلي:

1- ادّعى غيلان تنزيه الله عن الظلم وخلق الكفر والفحشاء، ثم كيف يخلق الأمر ويعاقب عليه؟ وهو العدل الحكيم؟! وأصل وقوع الخلق في الضلال هو طلب تعليل أفعال الله والأصل هو الإيمان بقدر الله وعلمه السابق، وأنه لا يقع في ملكه إلا ما شاء وقدره عدلاً منه وفضلاً لحكمة يعلمها⁽⁷²⁾، ولهذا لما طلبوا علّة أفعال الله ثم أعجزهم العلم بها وإدراكها افترقوا، ولهذا ألبس غيلان تكذيبه بالقدر لباس العدل⁽⁷³⁾، تدليساً وتمويهاً، فكشفه العلماء بالحجج السّمعية العقلية.

وقد أوضح العلماء في مناظرتهم لغيلان معنى الظلم، وأنّ الله تعالى هو العدل ومنزه عن صفات النقص وهو الظلم.

وقالوا: أنّ الظلم وضع الشيء في غير موضعه، وهو سبحانه حكّم عدل، فلا يضع الشيء إلا في موضعه المناسب له عدلاً منه وحكمة، وهو سبحانه لا يفرّق بين متماثلين ولا يساوي بين مختلفين، فلا يعاقب إلا من يستحق العقوبة عدلاً منه وحكمة، ولا يعاقب أهل البرّ والتقوى تفضلاً منه ومنّة، ولهذا بين إياس⁽⁷⁴⁾ لغيلان حقيقة الظلم بالدليل العقلي، لا كما فهم غيلان أنّه لو كان الله خالقاً لفعل العبد مريدًا له قد شاء وقدره عليه، ثم عاقبه عليه كان ظالماً، ولا يمكن إثبات كونه عدلاً لا يظلم إلا بالقول بأنّه لم يرد وجود الكفر والفسوق والعصيان، ولا شاءها بل العبد فعلها بغير مشيئة الله تعالى وإرادته، كما فعله بغير إذنه وأمره، فهو لم يخلق شيئاً من أفعال العباد، بل هم الخالقون له، ولذلك استحقوا العقوبة عليها، فإذا عاقبهم لم يكن ظالماً لهم، وعند غيلان أنّه يكون ما لا يشاء، ويشاء ما لا يكون، فإنّ المشيئة عنده بمعنى الأمر.

⁽⁷²⁾ انظر: ابن قيم الجوزية، شفاء العليل ص 545.

⁽⁷³⁾ انظر: محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، إغاثة اللّهفان من مصايد الشيطان، تحقيق: محمد حامد الفقي، دون طبعة، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، دون تاريخ، (1/2).

⁽⁷⁴⁾ انظر: المناظرة الثانية ص 8.

ولهذا ألزمه إياس بأنّ التّصرّفات الواقعة هي في ملكه ولا يكون ظلماً بموجب حدّهم⁽⁷⁵⁾، ولهذا قال له إياس⁽⁷⁶⁾: (الآن عرفت الظّلم)، أي: الآن علمت حقيقة مشيئة الله، وأنّه يفعل ما يريد، لأنّ الخلق خلقه، وله الملك وإليه يرجع الأمر والتّهي، والعطاء والمنع، فمن أعطاه فبفضل منه ومنّة، ومن منعه فبعدل منه وحكمة، وجميع الحركات والتّصرّفات لا تخرج عن سلطانه، فلا يكون ظلماً.

2- إلزام غيلان بالوقوع في التّناقض؛ وذلك أنّ ظاهر مقالته توجب تعظيم وتنزيه الله تعالى، ووصفه بالعدل، ولكن الواقع يكذّبه، فيلزم من مقالته في القدر وصف الله بصفات النّقص؛ ولذلك ناظر العلماء غيلان وأثبتوا تناقضه، وأنّ ما ادّعاه من التّعظيم والتّنزيه يُبطل بما تؤول إليه مقالته الشّنيعة، ويتجلّى ذلك من وجوه:

أولاً: أنّ مقالته توجب إثبات جميع الخلق بلا إرادة الله تعالى ومشيتته، فيلزم على ذلك لازم خطير وهو وصف الله سبحانه بالعجز.

ومن خلال مناظرة ربيعة لغيلان بيان هذا الأصل، فعندما قال له غيلان: (يا ربيعة، أين الذي يزعم أنّ الله يحبُّ أن يُعصى؟، فقال له ربيعة: ويلك يا غيلان، أو يعصى الله قسراً، قال: فكأنّما ألقمه حجراً)⁽⁷⁷⁾.

قال ابن تيمية: (فإن قوله: (يحبُّ أن يعصى)، لفظ فيه إجمال، وقد لا يتأتّى في المناظرة تفسير المجملات خوفاً من لدن الخصم، فيؤتى بالواضحات، فقال: أفتراه يعصى قسراً؟؛ فإنّ هذا إلزام له بالعجز الذي هو لازم للقدرية ولمن هو شرّ منهم من الدهرية الفلاسفة وغيرهم)⁽⁷⁸⁾.

ثانياً: أنّ مقالته يلزم منها وصف الله تعالى بالتّناقض والعبث -تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً-؛ بحيث يأمر بأمر ثمّ ينهى عنه، ويحرّم عملاً ثمّ يحلّه، وهذا يناقض مبدأ التّنزيه الذي يدّعونه بلا هدى ولا كتاب منير، ولهذا طرح الأوزاعي⁽⁷⁹⁾ على غيلان مسائل وهي:

⁽⁷⁵⁾ انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (139/18).

⁽⁷⁶⁾ انظر: المناظرة الثانية ص 8.

⁽⁷⁷⁾ أخرجه الفريابي في القدر ص 195.

⁽⁷⁸⁾ ابن تيمية، مجموع الفتاوى (140/1).

⁽⁷⁹⁾ انظر: المناظرة الرابعة ص 9.

1- نهى الله تعالى آدم أن يأكل من الشجرة، ثم قضى عليه فأكل منها، فكيف يقضي أمراً ثم ينهى عنه؟

2- أمر إبليس بالسجود لآدم، ثم قضى عليه بالمخالفة، فكيف يأمر بأمر ثم يحول دونه؟

3- كيف يحرم الله الميتة والدم ولحم الخنزير ثم أحله في الاضطرار؟

فألزم الأوزاعي رحمه الله من خلال هذه الإشكالات التي أوردها على غيلان، وصف الله تعالى بالتناقض؛ فقطعه وأفحمه بذلك لأنّه فهم مراده، فسكت ولم يحر جواباً.

ثالثاً: التفريق بين إطلاق الصّفة على الخالق وإطلاقها على المخلوق، ولا يلزم من التشابه في اللفظ التوافق في المعنى، وهذا الأصل استخدمه إياس لإلزام غيلان.

رابعاً: ناظر عمر غيلان بالعلم وبين تناقضه، عندما سأله غيلان فقال: (فهل رأيت عليماً حكيماً أمر قومًا بشيء ثمّ حال بينهم وبينه ويعذبهم عليه، قال: فكتب إليه عمر أمّا بعد: فهل رأيت قادراً قاهراً يعلم ما يكون خلق لنفسه عدوّاً وهو يقدر على هلاكه)⁽⁸⁰⁾، وكذلك قطعه إياس⁽⁸¹⁾ لما سأل غيلان أن يخبره عن العلم قبل أو العمل؟، وألزمه ربّيعه⁽⁸²⁾ بالمشيئة التي هي من علمه سبحانه.

والخلاصة أنّ أصل بدعته كانت من عجز عقله عن الإيمان بقدر الله، وأمره ونهيه، ووعدّه، ووعيدّه، وظنّ أن ذلك ممتنع، وظنّ أنّ من علم ما سيكون لم يحسن منه أن يأمر وهو يعلم أنّ المأمور يعصيه ولا يطيعه، كما ظنّ أنّه إذا علم أنّ العبد يفسد لم يحسن أن يخلق من يعلم أنّه يفسد. وفهم أن لا إرادة إلّا بمعنى المشيئة وهو تعالى لم يرد إلّا ما أمر به، ولم يخلق شيئاً من أفعال العباد⁽⁸³⁾.

⁽⁸⁰⁾ المناظرة الأولى ص 7.

⁽⁸¹⁾ انظر: المناظرة الثانية ص 8.

⁽⁸²⁾ انظر: المناظرة الثالثة ص 8.

⁽⁸³⁾ انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (37-36/13).

المطلب الرابع: صفات القدرية من خلال مناظرات العلماء لغيلان القدرى.

فمن خلال ما سبق من المناظرات تبين أنّ غيلان ومن تبع من القدرية تميّزوا بصفات وخصائص، مما جعلتهم مخالفين للكتاب مختلفين فيه، وأهمّ هذه الصفات هي:

1- معارضة الكتاب والسنة وما أخبر به من عموم قدرته ومشيتته سبحانه، وهذه المعارضة تشتمل على الكذب والفرية، ولهذا ألزم عمر⁽⁸⁴⁾ بالمحكم في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: 30]، لإثبات مشيئة الله سبحانه سابقة لمشية العبد، والذي يستلزم أن يكون علمه سابقاً لعلم العبد ومشيتته، كما جعل غيلان لفظ العدل اسماً لإنكار قدرة الله تعالى على خلق أفعال العباد ومشيتته، فجعل إخراجها عن قدرته ومشيتته هو العدل، فكشفه إياس بالحجة العقلية⁽⁸⁵⁾، وكذلك ربيعة⁽⁸⁶⁾ ألحقه حجراً بإثبات مشيئة للعباد ولكمّا تحت مشيئة الله وإرادته؛ لأنّ أصل المقالة توجب وصف الله سبحانه بالعجز، وأمّا الأوزاعي⁽⁸⁷⁾ من خلال مناظرته ألزم غيلان بأنّ مقالته في القدر توجب وصف الله بالعبث والتناقض -تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً-؛ وذلك بأنّ يحلّ عملاً ثمّ يحرمه، ويأمر بأمر ثمّ ينهى عنه، وهذه أصول تناقض العقل والدين⁽⁸⁸⁾.

2- تعظيم العقل وإكباره وتقديمه على النّقل، وأدعوا التّنزيه وهو أنّ الله سبحانه لو شاء أفعال عباده وقدر عليها وخلقها ثمّ كلّفهم بها وعاقبهم عليها، لكان ذلك ظلماً ينافي العدل، فلزمه بهذا التّأصيل التّكذيب بقدر الله وعلمه السّابق، وهذا ما صرّح به غيلان حيث قال لعمر: (إنّ الله لا يوصف إلّا بالعدل، ولم يكلف الله المسافر صلاة المقيم... ولم يكلف الله إلّا ما جعل إليه السّبيل)⁽⁸⁹⁾، فلزمه أنّ الكتاب والسنة جاء بما يخالف العقل الصّريح، وإذا تعارض العقل والنّقل قدّم العقل⁽⁹⁰⁾؛ ولكنّ العلماء رحمهم الله وقفوا له بالمرصاد وبيّنوا له أنّ صريح المعقول لا يخالف صريح المنقول، فأقاموا على غيلان الحجج السّمعية والعقلية كما

(84) انظر: المناظرة الأولى ص 7.

(85) انظر: المناظرة الثانية ص 8.

(86) انظر: المناظرة الثالثة ص 8.

(87) انظر: المناظرة الرابعة ص 9.

(88) انظر: ابن قيم الجوزية، الصّواعق المرسلة في الرد على الجهميّة والمعتلّة، تحقيق: علي بن محمّد الدخيل، الله، الطّبعة الأولى، دار

العاصمة، الرياض، 1408هـ (1212-1213). (بتصرف).

(89) انظر: المناظرة الأولى ص 7.

(90) انظر: ابن القيم، الصّواعق المرسلة (1429/4).

في مناظرة عمر⁽⁹¹⁾ وإياس⁽⁹²⁾ وربيعة⁽⁹³⁾ والأوزاعي⁽⁹⁴⁾ رحمهم الله.

3- تحريف الكلم عن مواضعه وذلك بتفسيره لكلام العزيز الكريم حسب هواه؛ مثلما فسّر آيات التي في سورة يس، وسورة الإنسان للاستدلال على قوله بنفي القدر⁽⁹⁵⁾، وأنّ العبد هو خالق لأفعاله.

4- استعمال الكذب والتّفاق والروغان في حالة كشفه، وبيان ما عنده من مقالة السّوء، وكان غيلان غير ثقة ولا مأمون⁽⁹⁶⁾، ولهذا أنكر لما دعاه عمر فقال: (يا غيلان بلغني أنّك تتكلم في القدر، فقال: يا أمير المؤمنين إنّهم يكذبون عليّ؟)⁽⁹⁷⁾، كما أنّه يظهر ما لا يبطن وذلك عندما ناظره عمر ﷺ فقطعه، فقال غيلان: (يا أمير المؤمنين لقد جئتكم جاهلاً فعلمتني وأعنى فبصّرتني، وضالاً فهديتني)⁽⁹⁸⁾، ولكّنه قالها خوفاً وتقيةً، وأظهر التّوبة ثمّ نقضها⁽⁹⁹⁾، وجادل عنها بعد وفاة عمر ﷺ، العلماء كإياس⁽¹⁰⁰⁾ وربيعة⁽¹⁰¹⁾ والأوزاعي⁽¹⁰²⁾ فقطعوه وكشفوا مخالفته وبدّدوا شبهه، فكانوا حصناً منيعاً ودرعاً واقياً ضدّ البدع وأهلها⁽¹⁰³⁾.

5- بتر الدّليل والاستدلال بجزئه، وهذا ما فعله غيلان لما احتجّ على مقالته في القدر بقول الله تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ۝ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ۝ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا ۝ إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ۝﴾ [الإنسان: 2-5].

⁽⁹¹⁾ انظر: المناظرة الأولى ص 6-7.

⁽⁹²⁾ انظر: المناظرة الثانية ص 8.

⁽⁹³⁾ انظر: المناظرة الثالثة ص 8.

⁽⁹⁴⁾ انظر: المناظرة الرابعة ص 9.

⁽⁹⁵⁾ انظر: المناظرة الأولى ص 6، 7.

⁽⁹⁶⁾ انظر: أحمد بن عليّ ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط.1، دار البشائر الإسلامية، 2002م، (314/6).

⁽⁹⁷⁾ انظر: المناظرة الأولى ص 7.

⁽⁹⁸⁾ انظر: المناظرة الأولى ص 7.

⁽⁹⁹⁾ ابن تيمية، مجموع الفتاوى (240/3).

⁽¹⁰⁰⁾ انظر: المناظرة الثانية ص 8.

⁽¹⁰¹⁾ انظر: المناظرة الثالثة ص 8.

⁽¹⁰²⁾ انظر: المناظرة الرابعة ص 9.

⁽¹⁰³⁾ نظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل (173/7).

قال عمر: اقرأ يا غيلان! فقرأ حتى انتهى إلى قوله: ﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾ ﴿[الإنسان: 29]﴾. فقال عمر: اقرأ فقال: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: 30]، فقال غيلان: والله، يا أمير المؤمنين! إن شعرت أن هذا في كتاب الله قط...⁽¹⁰⁴⁾.

6- الخوض في باب القدر والبحث في تفاصيله، وبث الشبهات بين العامة والخاصة، والتعرض للعلماء⁽¹⁰⁵⁾ لأجل المناظرة في هذه المسائل، حتى بلغ بغيلان لما أعجب برأيه واعتقد أنه الحق المحض، وما دونه الباطل، اشترط على نفسه إذا انقطع في المناظرة، حلّ دمه، فناظره الأوزاعي فقطعه وزلزل أركانه⁽¹⁰⁶⁾، فعزّ الله تعالى به أهل السنة والهدى، وأذلّ أهل البدعة والردى⁽¹⁰⁷⁾.

7- الدخول في تفصيل المجملات مما يجد المجادل بالباطل بغيته في المناظرة؛ وهذا ما حاول غيلان أن يفعله؛ ولكن إياس⁽¹⁰⁸⁾ وربيعة⁽¹⁰⁹⁾ رحمهم الله لم ينجرا إلى ما كان يطلبه غيلان، بل جاؤوا له بالواضحات الجليلة، ولم يدخلوا معه في التفصيل⁽¹¹⁰⁾.

8- المكابرة والعناد والجرأة في الباطل، وعدم التواضع للحق والرجوع إلى جادة الصواب بعد إقامة الحجة وظهور المحجة، وإيثار التّمادي في الضلال والغى على الرجوع إلى الهدى والرشد، وقد ناظر العلماء غيلان وأفحموه وقطعوه بالحجج الدامغة، والأدلة الواضحة، وكشفوا عن غوائله وشبهه، فأظهر التوبة ثمّ نكثها فأصابته دعوة عمر ﷺ وجرى عليه قلم القدر بأن اشترط على نفسه القتل إن خسر في المناظرة، فهيتأ الله تعالى من كان سبباً في قتله بعد مناظرته للإمام الأوزاعي⁽¹¹¹⁾ فتحقق فيه عدل الله سبحانه وحكمته.

⁽¹⁰⁴⁾ المناظرة الأولى ص 7.

⁽¹⁰⁵⁾ انظر: المناظرة الثالثة ص 9.

⁽¹⁰⁶⁾ انظر: المناظرة الرابعة ص 9.

⁽¹⁰⁷⁾ انظر: ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية (219-21/2).

⁽¹⁰⁸⁾ انظر: المناظرة الثانية ص 8.

⁽¹⁰⁹⁾ انظر: المناظرة الثالثة ص 9.

⁽¹¹⁰⁾ انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (140/1).

⁽¹¹¹⁾ انظر: المناظرة الرابعة ص 9.

الخاتمة:

- 1- فضيلة المناظرة في بيان الحقّ ودحر الباطل، والردّ على كلّ من يثير الشّبهات من أهل الضّلال منهم غيلان القدري.
- 2- أنّ القدريّة وهم نفاة القدر المنكرين لعلم الله السّابق بالحوادث، وظهرت هذه البدعة في أواخر عصر الصّحابة رضي الله عنهم، وأوّل من تكلم بالقدر هو معبد الجهنّي، ثمّ أخذ عنه غيلان هذه المقالة الرديئة وجادل بها.
- 3- فضل علم التّابعين وتابعهم في الوقوف بوجه غيلان القدري وما يحمله من فكر ومخالفة للسّنة في مضمار المناظرة، فكشفوا زيف مقالته، وتهافت بدعته، وتناقض شهيته، وما ذاك إلّا لرسوخهم في الدّين.
- 4- منهج العلماء واحد لا تناقض فيه ولا اضطراب، فما سار عليه عمر بن عبد العزيز في مناظرة غيلان سار عليه إياس بن معاوية وربيعة بن أبي عبد الرحمن والأوزاعي وغيرهم؛ لأنّهم مقتفون هدي النّبي ﷺ وأصحابه من بعده، وأنّك (لو طالعت جميع كتبهم المصنّفة من أولهم إلى آخرهم، قديمهم وحديثهم مع اختلاف بلدانهم وزمانهم، وتباعد ما بينهم في الدّيار، وسكون كلّ واحد منهم قطراً من الأقطار، وجدتهم في بيان الاعتقاد على وتيرة واحدة، ونمط واحد يجرون فيه على طريقة لا يحدون عنها، ولا يميلون فيها، قولهم في ذلك واحد ونقلهم واحد، لا ترى بينهم اختلافًا، ولا تفرّقًا في شيء ما وإن قلّ، بل لو جمعت جميع ما جرى على ألسنتهم، ونقلوه عن سلفهم، وجدته كأنّه جاء من قلب واحد، وجرى على لسان واحد، وهل على الحقّ دليل أبين من هذا؟) (112).
- 5- قيام العلماء رحمهم الله بمواجهة غيلان والردّ على مقالته، وإبطالها بالحجّة والبرهان، ودحرها بمنهج الكتاب والسّنة وعدم التّوسّع في ردّ شبهه.
- 6- جواز الدّعاء على المبطل إذا كان شرّه لا يندفع بعد قيام الحجّة عليه وبيان المحجّة له، وأظهر غيلان التّوبة، فدعا عمر رضي الله عنه على غيلان إن نكت توبته، وعاد يجادل عن مقالته، فأصابته دعوة عمر بن عبد العزيز.
- 7- وظيفة الحاكم في إخماد البدع ووثدها، ولا يكون إلّا بعقوبة حاملي المعتقد الفاسد،

(112) إسماعيل بن محمّد بن الفضل الأصهباني (ت 535هـ)، الحجّة في بيان المحجّة وشرح عقيدة أهل السّنة، تحقيق: محمّد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، ط. 2، دار الزّاية، الزّناض، 1419هـ/1999م، (239/2).

فحلّت بغيلان دعوة عمر فصلبه هشام بن عبد الملك، وفرح أهل السنة بذلك، وعدّوه من فتوح الله العظام على هذه الأمة⁽¹¹³⁾، (ولم يزل الأمراء بعدهم في كلّ زمانٍ يسرون في أهل الأهواء إذا صحّ عندهم ذلك عاقبوه على حسب ما يرون، لا ينكره العلماء)⁽¹¹⁴⁾.

8- بنى غيلان القدري مقالته على شبهات واهية، وقدّم لها بمقدّمات وهي: أنّ الله تعالى ينفي عنه العدل، وأنّه أعطى للعبد المشيئة.

9- لا يقتحم باب المناظرات إلّا العلماء الراسخون في العلم، ممن لهم قدم صدق في نشر السنة والدعوة إلى الحقّ، وساروا على قواعد وأصول استقوها من الكتاب والسنة، واتبعوا سبيل المؤمنين الصادقين أصحاب النّبى ﷺ.

10- اعتمد العلماء على الضوابط الشرعية والقواعد المرجعية في مناظرتهم لغيلان لإلزامه وقطعه.

11- استدلّ العلماء بالأدلة النّقلية والعقلية مع إعمالهم للقواعد والضوابط التي اعتمدها في مواجهة مقالة غيلان وكشف زيفها وبطلانها.

12- تحقّق وعد الله ﷻ لعباده المؤمنين الصادقين بالنّصر والتأييد، والظّهور على من خالف سبيل الهداة المهتدين، لقول رسول ربّ العالمين: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحقّ، لا يضرّهم من خذلهم..."⁽¹¹⁵⁾.

13- ظهور صفات القدريّة وخصائصهم من خلال مناظرة العلماء لغيلان القدري، منها:

-الكذب والافتراء على الله تعالى ورسوله ﷺ.

-تقديم العقل على النّقل.

-تفسير كلام الله تعالى بما يوافق أهواءهم وآراءهم.

-بتر النّصوص والاستدلال بجزمها.

-البحث عن التّفاصيل في باب القدر وبث الشّبهات، والجدال بالباطل لدحض الحقّ.

-الكبر والعجب، والمكابرة والجرأة في الباطل، وإيثاره على الحقّ لدسياسة في الباطن وسوء في الطّوية.

⁽¹¹³⁾ انظر: الفريابي، القدر ص 184-185، والأجري، الشريعة (922-921/2).

⁽¹¹⁴⁾ الأجري، الشريعة (2555/5).

⁽¹¹⁵⁾ أخرجه البخاري في صحيحه، (207/4)، (برقم: 3640)، ومسلم في صحيحه (1523/3)، (برقم: 1920)، واللفظ له.

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن الأثير المبارك، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، دون طبعة، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ/1979م.
2. ابن الأثير المبارك، جامع الأصول في أحاديث الرسول، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، الطبعة الأولى، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، 1392هـ/1972م.
3. الأجرى، محمد بن الحسين بن عبد الله، الشريعة، تحقيق: عبد الله ابن عمر بن سليمان الدميحي، الطبعة الثانية، دار الوطن، الرياض، 1420هـ/1999م.
4. أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دون طبعة، دار الفكر، بيروت، 1399هـ/1979م.
5. الأزهري أبو منصور، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001م.
6. الأصمهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضل، الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، تحقيق: محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، الطبعة الثانية، دار الرؤية، الرياض، 1419هـ/1999م.
7. البغدادي، عبد القاهر بن طاهر بن محمد، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، الطبعة الثانية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1977م.
8. الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الطبعة الثانية، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1395هـ/1975م.
9. ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم (ت 728هـ)، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن ابن محمد بن قاسم، دون طبعة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، 1416هـ/1995م.
10. ابن تيمية، المستدرک على مجموع فتاوى شيخ الإسلام، جمعه ورتبه: محمد بن عبد الرحمن ابن قاسم، الطبعة الأولى، 1418هـ.
11. ابن تيمية، بيان تلبیس الجهمیة في تأسيس بدعهم الكلامية، الطبعة الأولى، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، 1426هـ.
12. ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: محمد رشاد سالم، الطبعة الثانية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1411هـ/1991م.
13. ابن تيمية، دقائق التفسير، تحقيق: محمد السيد الجليلند، الطبعة الثانية، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، 1404هـ.
14. ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، 1406هـ/1986م.
15. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، الطبعة الأولى، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، 1326هـ.
16. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دون طبعة، دار المعرفة، بيروت، 1379م.
17. ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى، دار البشائر الإسلامية، 2002م.

18. أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى، دار الرسالة العالمية، 1430هـ/2009م.
19. ابن دريد، محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م.
20. الزاغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، الطبعة الأولى، دار القلم، بيروت، 1412هـ.
21. ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، إبراهيم باجس، الطبعة السابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1422هـ/2001م.
22. السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الرحمن ابن معلا اللويحي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، الرياض، 1420هـ/2000م.
23. السفاريني، محمد بن أحمد، لوائح الأنوار السننية ولوائح الأفكار السننية، تحقيق: عبد الله بن محمد ابن سليمان البصري، الطبعة الثانية، مؤسسة الخافقين ومكتبها، دمشق، 1402هـ/1982م.
24. الشنقيطي، محمد الأمين، آداب البحث والمناظرة، تحقيق: سعود بن عبد العزيز العريفي، دون طبعة، دار عالم الفوائد، الرياض، دون تاريخ.
25. الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دون طبعة، دار المعرفة، بيروت، 1404هـ.
26. عبد الجبار الشّرقى، قاموس مصطلحات المناظرة، الطبعة الأولى، دار بلومزبري، مؤسسة قطر، دون تاريخ.
27. عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل، السنة، لمحقق: د. محمد بن سعيد الفحطاني، الطبعة الأولى، دار ابن القيم، الدمام، 1406هـ/1986م.
28. عبد الله بن عبد الحميد الأثري، إيمان حقيقته، خوارمه، نواقضه عند أهل السنة والجماعة، الطبعة الأولى، مدار الوطن، الرياض، 1424هـ/2003م.
29. عساكر، علي بن الحسن، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو ابن غرامة العمروي، الطبعة الأولى، دار الفكر، 1417هـ/1997م.
30. العسكري، الحسن بن عبد الله، الفروق اللغوية، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دون طبعة، دار العلم والثقافة، القاهرة، مصر.
31. الفريابي، جعفر بن محمد، كتاب القدر، تحقيق: عبد الله بن حمد المنصور، الطبعة الأولى، أضواء السلف، الرياض، 1418هـ/1997م.
32. القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر (ت 671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1384هـ/1964م.
33. ابن قيم الجوزية، إغاثة اللّهان من مصايد الشيطان، تحقيق: محمد حامد الفقي، دون طبعة، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، دون تاريخ.
34. ابن قيم الجوزية، الصواعق المرسلّة في الرد على الجهميّة والمعتلة، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، الطبعة الأولى، دار العاصمة، الرياض، 1408هـ.

35. ابن قيم الجوزيّة، مراتب الهداية والضلال في القرآن في كتابه شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، تحقيق: محمد بدر الدّين أبو فراس، الطّبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1398هـ/1978م.
36. ابن قيم الجوزيّة، مفتاح دار السّعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، تحقيق: عبد الرّحمن حسن قائد، دار عالم الفوائد، دون طبعة وتاريخ.
37. ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمّد سلامة، الطّبعة الثانية، دار طبعة، 1420هـ/1999م.
38. اللالكائي، هبة الله بن الحسن بن منصور، شرح أصول اعتقاد أهل السّنة والجماعة، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الطّبعة الثامنة، دار طبعة، الرياض، 1423هـ/2003م.
39. محمد بن خليفة التميمي، مقالة التّعطيل والجعد بن درهم، الطّبعة الأولى، أضواء السّلف، الرياض، 1418هـ/1997م.
40. المرتضى أحمد بن يحيى، طبقات المعتزلة، تحقيق: سوسنة ديفلد، فلزّر، دون طبعة، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1380هـ/1961م.
41. النّسائي، أحمد بن شعيب الخراساني، المجتبى من السنن، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطّبعة الثّانية، المطبوعات الإسلامية، حلب، 1406هـ/1986م.
42. الهروي أبو إسماعيل، ذمّ الكلام وأهله، تحقيق: عبد الرحمن عبد العزيز الشّبل، الطّبعة الأولى، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النّبوية، 1418هـ/1998م.